

«الصحة»: حياة آلاف المرضى في خطر وجهود حكومية لمنع تفاقم الأزمة ومناشدات للعالم بالتدخل العاجل

حياة أكثر من 4 آلاف مريض سرطان مهددة بسبب نقص الأدوية جميع الحلول الممكنة لن تستطيع وقف الأزمة إذا استمر احتجاز المقاصة *أكثر من 726 صنفا دوائياً ومستهلاكاً طبياً رصيدها صفر في مستودعاتنا* نقص حاد في الأدوية الأساسية والحيوية وأدوية السرطان ومخزون الطوارئ

رام الله- الحياة الجديدة- حذرت وزارة الصحة من تسارع تفاقم أزمة الأدوية والمخزون الدوائي والمخبري والمستهلكات الطبية، مؤكدة أن أكثر من ثلث الأصناف الدوائية الموجودة في قائمة الأدوية الأساسية بات رصيدها صفر، وأن مئات الأصناف رصيدها أقل من حد الطلب الطارئ.

وشددت الوزارة في بيان صحفي أمس الخميس، أن حياة أكثر من 4 آلاف مريض سرطان وآلاف مرضى غسيل الكلى مهددة بسبب نقص الأدوية.

وأكدت الوزارة، أن الحكومة تبذل جهودا حثيثة وعلى مدار الساعة لمنع انهيار الخدمات الصحية، رغم الظروف المالية الاستثنائية التي تمر بها، وذلك من خلال إدارة الموارد المتاحة بأعلى درجات الكفاءة، وإعطاء الأولوية للاحتياجات الصحية الطارئة والأساسية، وتأمين ما يمكن تأمينه من أدوية ومستهلكات وخدمات صحية للحفاظ على استمرارية تقديم الرعاية للمواطنين.

وناشدت الوزارة المجتمع الدولي، والمؤسسات الأمية والإنسانية، والدول الشقيقة والصديقة، التدخل العاجل للضغط من أجل الإفراج عن أموال المقاصة الفلسطينية المحتجزة، وتقديم الدعم اللازم للقطاع الصحي الفلسطيني، تجنباً لانهيار الخدمات الصحية الأساسية، وما قد يترتب على ذلك من تداعيات إنسانية خطيرة تمس حياة آلاف المرضى، خاصة أصحاب الأمراض المزمنة والسرطان والفشل الكلوي والحالات الحرجة. داعية في الوقت ذاته إلى إلزام إسرائيل بالقيام بمسؤولياتها في ضوء القانون الدولي وما يفرضه من التزامات وواجبات على قوة الاحتلال تجاه الشعب الواقع تحت الاحتلال.

نقص في أدوية السرطان:

وتشير بيانات وزارة الصحة إلى أن الأزمة المالية أدت إلى ضعف قدرة الحكومة على سداد مستحقات شركات الأدوية، نتيجة احتجاز الاحتلال لعائدات الضرائب الفلسطينية (أموال المقاصة) بشكل كامل منذ 15 شهراً، والتي تشكل حوالي 68٪ من إيرادات وزارة المالية، مما

في يوم البيئة العالمي.. وزارة شؤون المرأة تستعرض واقع النساء في مواجهة التدهور البيئي

رام الله- الحياة الجديدة- أصدرت وزارة شؤون المرأة، أمس الخميس، بياناً بمناسبة يوم البيئة العالمي، أكدت فيه أن الحق في بيئة آمنة وصحية ومستدامة هو حق إنساني أساسي، إلا أن النساء الفلسطينيات، لا سيما الريفيات، يواجهن تداعيات متفاقمة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وحرب الإبادة على قطاع غزة، إلى جانب الاستيطان المتصاعد والسيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية.

وقالت وزيرة شؤون المرأة منى الخليلي إن التدهور البيئي في فلسطين لا يمكن فصله عن واقع النساء الفلسطينيات، مشددة على أن استهداف الأرض والموارد الطبيعية ينعكس بشكل مباشر على النساء، وخاصة الريفيات اللواتي يشكلن خط الدفاع الأول عن الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي المحلي.

وأضافت أن حماية البيئة الفلسطينية وتعزيز العدالة البيئية من منظور النوع الاجتماعي تمثلان جزءاً أساسياً من جهود الصمود الوطني وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية للنساء.

وأوضحت الخليلي أن الوزارة تواصل العمل على دمج قضايا البيئة والمناخ في السياسات الوطنية من منظور النوع الاجتماعي، إلى جانب تعزيز الشراكات الوطنية والدولية الداعمة للعدالة البيئية، وتمكين النساء، خاصة الريفيات والأكثر تضرراً، من الوصول إلى الموارد وفرص التنمية المستدامة. كما دعت المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، ومساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن

كارثة بيئية في غزة بسبب عدوان الاحتلال: 33.2 مليون طن من الانبعاثات الكربونية

رام الله- الحياة الجديدة- قال جهاز الإحصاء المركزي في بيان مشترك مع سلطة جودة البيئة، إن الانبعاثات الكربونية نتيجة عدوان الاحتلال على قطاع غزة بلغت 33.2 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وهو رقم ضخم يعادل إجمالي الانبعاثات السنوية لبعض الدول.

وأوضح البيان الذي صدر لمناسبة يوم البيئة العالمي أمس الخميس، أن هذه الانبعاثات تعادل ما ينتجه نحو7.6 مليون سيارة تسير بالبنزين في عام كامل، وما تستطيع غابات مساحتها 133 الف كم2 امتصاصه من ثاني أكسيد الكربون خلال عام واحد. وأشار البيان إلى أن هذه الكلفة الكارثية تتوزع بين العمليات العسكرية المباشرة التي تسببت في انبعاث نحو 1.9 مليون طن وبين الكلفة الكربونية ما قبل العدوان وما بعده، والمرتبطة بإزالة الركام وإعادة إعمار المنشآت والمنازل المدمرة.

ارتفاع حاد في أسعار مياه الصمايح بغزة يتجاوز 600 ٪
ولفت البيان إلى أن تدمير شبكات المياه في قطاع غزة أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار المياه، وبخاصة تلك التي يتم توزيعها بواسطة الصمايح حيث ارتفع سعر كوب المياه إلى نحو 211 شيكلاً عام 2025 مقارنة بـ 30 شيكلاً عام 2023، ما يعكس تفاقم الأزمة المائية والعبء الاقتصادي على المواطنين.

دمار واسع في بنية الصرف الصحي بغزة وتهديد متصاعد للصحة العامة

كما يشهد قطاع غزة انهياراً شبيه كامل في منظومة الصرف الصحي نتيجة تضرر أكثر من 90 ٪ من البنية التحتية وتدمير جميع محطات المعالجة، إضافة إلى تدمير راسع للشبكات (نحو

تسبب في تباطؤ أو توقف توريد الأدوية، ونقص حاد في أدوية الأمراض المزمنة، السرطان، والعناية المكثفة، واختلال في التوازن الاستراتيجي لمخزون الأدوية.
وبلغ عدد الأصناف الدوائية من قائمة الأدوية الأساسية التي وصل رصيدها إلى الصفر نحو 180 صنفاً، من أصل 520 صنفاً أساسياً توفره وزارة الصحة، أما فيما يخص أدوية الأورام، فقد وصل عدد الأصناف التي سجلت رصيда صفرياً 50 صنفاً من أصل 97 صنفاً توفرها الوزارة.

نقص في فلاتر غسيل الكلى والخیوط الجراحية:
وشهدت المستودعات المركزية نقصاً حاداً في عدد من المستهلكات التخصصية الحيوية، ومن أبرزها فلاتر غسيل الكلى، والتي تُعدّ عنصراً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه في جلسات الغسيل.

كذلك سجل نقص حاد في الخيوط الجراحية، خاصة الأنواع الدقيقة المستخدمة في العمليات الحساسة، مثل جراحات القلب والجراحات التخصصية، مما انعكس على جاهزية غرف العمليات، إضافة إلى نقص في مواد القسطرة القلبية، بما يشمل القسطرات والدعامات، الأمر الذي أدى إلى تأجيل بعض الإجراءات التدخلية.

79 صنفاً مخبرياً و265 مستهلكاً طبياً تخصصياً برصيد صفري:
كما تشير بيانات مستودعات المواد المخبرية إلى ارتفاع عدد الأصناف الحرجة والأرصدة الصفرية، وإلى وجود فجوة مستمرة بين التوريد والاستهلاك.
وقد بلغ عدد الأصناف المخبرية التي سجلت رصيдаً صفرياً 79 صنفاً توفره وزارة الصحة.
وأشارت وزارة الصحة إلى أن 265 مستهلكاً طبياً تخصصياً وصل رصيدها إلى صفر، من مجمل الأصناف.

العمليات الجراحية المؤجلة:

وبحسب بيانات الوزارة، فقد تم إجراء نحو 65 ألف عملية جراحية كبرى وصغرى في المستشفيات الحكومية خلال

عام 2025، فيما بلغ عدد العمليات الجراحية المنفذة منذ بداية عام 2026 وحتى الأول من حزيران/يونيو 2026 نحو 19.5 ألف عملية جراحية.
وفي المقابل، ارتفع عدد العمليات المبرمجة التي أجلت ولم يتم إجرائها بسبب نقص المستهلكات والاضراب الی أكثر من 11 ألف عملية نتيجة النقص المتزايد في المستلزمات الطبية والخيوط الجراحية والمواد اللازمة للعمليات، إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية الخانقة التي ألقت بظلالها على أداء المؤسسات الصحية، وما رافقها من تقليص لساعات السدوام واضرابات، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على القدرة التشغيلية للمستشفيات وعلى سرعة حصول المرضى على الخدمات الجراحية المطلوبة.

إضافة إلى عشرات آلاف المرضى المزمنين والمراجعين حرموا من تلقي خدمات الرعاية الصحية الأولية والعيادات التخصصية في المستشفيات الحكومية.
الأوضاع الصحية الكارثية في قطاع غزة:

وأشارت الوزارة إلى أن الأزمة الحالية تتزامن مع استمرار الكارثة الصحية والإنسانية في قطاع غزة، حيث تواجه المرافق الصحية هناك نقصاً حاداً في الأدوية والمستهلكات الطبية والوقود والمستلزمات المنقذة للحياة، في ظل التدمير الواسع الذي طلال المستشفيات والمراكز الصحية، والاستنزاف المستمر للطواقم الطبية.
وأكدت الوزارة أن الاحتياجات الصحية في قطاع غزة تتزايد بشكل غير مسبوق، في وقت تعاني فيه المنظومة الصحية من نقص حاد في الإمكانيات والموارد، الأمر الذي يضاعف حجم المسؤولية الملقة على عاتق المؤسسات الصحية الفلسطينية ويستدعي تحركاً دولياً عاجلاً لضمان تدفق الإمدادات الطبية والإنسانية بشكل مستدام ودون عواقب.

المديونية المتراكمة تضغط على الموردين ومقدمي الخدمات:
كما أوضحت الوزارة أن تفاقم الأزمة المالية وارتفاع حجم



من 200٪ عمق أزمة الأمن الغذائي، في وقت يواجه فيه نحو 2.2 مليون فلسطيني مخاطر متزايدة من الجوع وسوء التغذية، من بينهم ما يقارب مليون امرأة وفتاة، إضافة إلى معاناة نحو 160 ألف امرأة حامل ومرضعة من سوء التغذية الحاد. كما سلط البيان الضوء على الأعباء

وأوضح البيان أنه جرى دعم تسع مؤسسات ضمن هذه المبادرات، في إطار تعزيز العمل البيئي على المستوى المحلي. كما ارتفع عدد الأندية البيئية في مدارس الضفة الغربية إلى 851 نادياً خلال العام الدراسي 2025/2026، مقارنة بـ591 نادياً سابقاً، بزيادة بلغت 260 نادياً بنسبة 44٪، ما يعكس تنامي الوعي البيئي لدى الطلبة.

وأشار إلى ارتفاع القدرة الكهربائية للخلايا الشمسية في فلسطين إلى 400 ميغاواط بنهاية عام 2025، مقارنة بـ300 ميغاواط في عام 2023، لتشكل نحو 8٪ من إجمالي الكهرباء، في إطار التوجه نحو تعزيز الطاقة النظيفة وأمن الطاقة. وفي السياق ذاته، تم تمويل مشروع مشترك بين قطاعي المياه والطاقة بقيمة 620 ألف دولار، ويهدف إلى إعداد دراسات الجدوى ورسم خارطة طريق للاستثمار في أنظمة الطاقة الشمسية لمرافق قطاع المياه ذات الأولوية.

كما أشار البيان إلى استمرار العمل ضمن مشروع التوأمة بالتعاون مع ائتلاف ليتواني-نمساوي، والذي يشمل إعداد مسودة قانون البيئة الجديد تحت مسمى «قانون البيئة في إطار التنمية المستدامة»، بما يعزز المنظومة البيئية وفق المعايير الدولية، إضافة إلى تطوير دليل لدمج البعد البيئي وتغيير المناخ في مختلف القطاعات، ومنها الزراعة والحكم المحلي والمياه.

ولفت إلى اعتماد صندوق تطوير وإفراض الهيئات المحلية كجهة وطنية للوصول المباشر إلى التمويل من صندوق المناخ الأخضر عام 2026، إلى جانب انضمام فلسطين مؤخراً إلى صندوق التكيف، وهو آلية مالية دولية متخصصة تهدف إلى تعزيز بناء المرونة المناخية.

صورة تظهر تدهور البيئة في قطاع غزة، مع تراكم النفايات وتلوث المياه.

الأضرار الجسيمة التي تلحق بالبيئة الفلسطينية ومواردها الطبيعية. واستعرض البيان الآثار البيئية والإنسانية الخطيرة التي تواجهها النساء في قطاع غزة، في ظل التدمير الواسع للبنية التحتية والخدمات الأساسية والموارد الطبيعية، مشيراً إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بأكثر

صورة تظهر تلوث المياه في قطاع غزة، مع تراكم النفايات وتلوث المياه.

1,545 كم) و47 محطة ضخ، ومع استمرار انقطاع الكهرباء والوقود توقفت الخدمات بالكامل، ما أدى إلى تدفق المياه العادمة في الشوارع وارتفاع المخاطر البيئية والصحية وانتشار الأمراض.
تفاقم التلوث البيئي في غزة مع تصاعد أزمة النفايات والركام

ويعاني قطاع غزة تدهوراً بيئياً حاداً نتيجة تراكم نحو 710 آلاف طن من النفايات المنزلية وأكثر من 60 مليون طن من الركام الناتج عن تدمير أكثر من 330 ألف وحدة سكنية، في ظل انهيار شبه كامل لمنظومة جمع النفايات وتدمير 90٪ من معدات البلديات، ما أدى إلى انتشار التلوث والأمراض وتفاقم الأزمة البيئية وتعقيد جهود التعافي.

تدمير 86 ٪ من الأراضي الزراعية في قطاع غزة

وأظهر تقرير حديث لمركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (UNOSAT) حتى نهاية حزيران 2025 أن العدوان الإسرائيلي تسبب في تدمير واسع للقطاع الزراعي في غزة، حيث دُمّر نحو 86٪ من الأراضي الزراعية نتيجة القصف والتجريف وتحرك الآليات العسكرية. وسُجّلت مستويات أعلى من التدمير في بعض المناطق، إذ ارتفعت نسبة التدمير في شمال غزة إلى 94٪. ويعكس هذا الانهيار السريع والمتواصل للقطاع الزراعي تهديداً مباشراً وخطيراً للأمن الغذائي لأكثر من مليوني نسمة في القطاع.

انتهاكات بيئية إسرائيلية متصاعدة تهدد النظم البيئية في الضفة
وأشار البيان إلى أن عام 2025 تصاعدا ملحوظاً في الانتهاكات

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة

الحياة الجديدة